أزمة كوفيد 19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر

Covid-19 crisis, a catalyst for enhancing digital financial inclusion

د. محمد شكرين CHEKIRINE MOHAMED

جامعة المدية(الجزائر)، chekirinemd@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/09/17 تاريخ القبول:2021/01/03

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية الخدمات المالية الرقمية، ودورها في إضفاء الطابع الرقمي على الشمول المالي. وكيف أن جائحة كوفيد 19 أظهرت مدى الحاجة إلى رقمنة الخدمات المالية في الجزائر، وهذا بالاعتماد على تحليل الاحصائيات المتعلقة باستخدام الخدمات المالية الرقمية خلال فترة الجائحة، مع محاولة مناقشة أهم التحديات التي تواجه تحسين الشمول المالي الرقمي كتطوير البنية التحتية والتثقيف المالي ومقاومة جماعات المصالح. وتم هذا باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي. توصل البحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن رقمنة الخدمات المالية الرقمية في الجزائر ينبغي أن يتم في إطار استراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي برؤية واضحة وخطة عمل قابلة للتنفيذ.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي الرقمي- الخدمات المالية الرقمية- الدفع الالكتروني- التكنولوجيا المالية - كوفيد 19.

Abstract:

This paper shows how the development of digital financial services drive to a digital approach to financial inclusion, and how the COVID-19 pandemic demonstrated the urgency to develop the digital financial services in Algeria, using analysis of the evolution of digital financial transactions data during the pandemic. It highlights the most important challenges facing improving digital financial inclusion in Algeria, such as expand the digital financial services infrastructure ecosystem, strengthen digital and financial literacy, and pressure-groups resistance. The study concludes that the development of digital financial services must be achieved through a national digital financial inclusion strategy with a clear vision and a concrete action plan.

Keywords: Digital Financial Inclusion; Digital Financial Services; Electronic Payment; Financial Technology; Covid-19.

مقدمة:

برز الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الازمة المالية العالمية سنة 2008، لما لهذا الموضوع من أثر على الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية. وفي السنوات الأخيرة استطاعت العديد من الدول النامية تحسين مستوى الشمول المالي في فترات وجيزة بفعل التوجه نحو رقمنة الخدمات المالية، وهو ما يعرف بالشمول المالي الرقمي.

أما في الجزائر، فقد أظهرت جائحة كوفيد19 مدى انخفاض مستوى الشمول المالي ومدى التخلف الرقمي للخدمات المالية، نتيجة الصعوبات التي واجهت مختلف شرائح المجتمع في القيام بمختلف المعاملات المالية بفعل إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي الضرورية للحد من انتشار وباء فيروس كوفيد 19. فمع انتشار الوباء بداية سنة 2020، أصبحت أهمية الخدمات المالية الرقمية أكثر وضوحا نتيجة الحاجة إلى خدمات مالية سريعة وآمنة ودون مخالطة (الخدمات اللاتلامسية)، وازدادت شدة هذه الحاجة ببروز أزمة السيولة وتفاقها صائفة 2020، مما ساهم في إعاقة جهود مكافحة انتشار العدوى. أدّت هذه الظروف إلى مزيد من الوعي بأن التوجه نحو رقمنة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي أصبح ضرورة. ومنه يطرح السؤال الذي يمثل إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ماهي متطلبات وتحديات تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر؟

للإجابة على هذا السؤال، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى استخدام الخدمات المالية الرقمية في الجزائر خلال تفشي جائحة كوفيد19؟
- هل بالإمكان تحقيق التحول الرقمي للخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر في المنظور القريب؟
- **فرضيات البحث:** لمناقشة إشكالية البحث تم صياغة الفرضيات التالية:
  - ارتفع الطلب على الخدمات المالية الرقمية خلال جائحة كوفيد19.

- لا توجد في الجزائر استراتيجية واضحة ومتكاملة تسمح بتحقيق الشمول المالي الرقمي في المنظور القريب .

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للخدمات المالية الرقمية، والتي أصبحت مطلبا مجتمعيا في الجزائر في أعقاب جائحة كوفيد19.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- توضيح طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية؛
- محاولة التعرف على مستوى الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية في الجزائر؛
- محاولة التعرف على أهم ما يمكن أن يواجه تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر من تحديات.

منهج البحث وأدو اته: لدراسة هذه الإشكالية نعتمد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وبالاعتماد على أحدث الأبحاث والدراسات العلمية ذات الصلة بالموضوع.

1. الطابع الرقمي للشمول المالي

تزايد في السنوات الأخيرة استخدام مصطلح الشمول المالي الرقمي بدلا من الشمول المالي، خاصة من قبل مجموعة العشرين (G20) للدلالة على أهمية الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي.

1-1- الشمول المالي وأهميته

عرَّفت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها الشمول المالي على النحو التالي: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي

تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 2)

أما مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي(AFI) فقد عرّفتا الشمول المالي بأنه" تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 2).

أما الشمول المالي الرقمي، فترى مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي " أنه ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين مالياً والذين يعانون من نقص الخدمات، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات" (Alliance for Financial Inclusion, 2018).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الشمول المالي يتحقق بإمكانية استخدام مختلف شرائح المجتمع عمالا بسطاء وموظفين ومزارعين وغيرهم، شبابا كانوا أو كبارا، ذكورا أو إناثا، وكذا المؤسسات الصغيرة والكبيرة على حد سواء، لمختلف الخدمات المالية المتاحة من تحويلات مالية أو ائتمان أو تأمين أوغيرها. ويكون الشمول المالي رقميا عندما يتحقق ذلك من خلال الخدمات المالية الرقمية.

تتجلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي في أهيمه إتاحة الخدمات المالية للأسر والمؤسسات، فذلك يساعد الأسر على حسن التخطيط للاستهلاك والادخار وإدارة الأعمال وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. ويساعد المؤسسات على الوصول إلى الائتمان للاستثمار والتأمين لإدارة المخاطر ويوفر معاملات أكثر كفاءة وأمنًا. مما ينعكس على المستوى الكلي بتطوير الأنظمة المالية، وتخصيص الموارد بشكل أكثر

كفاءة، وخلق فرص للنمو، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. الجدول رقم 01 الموالي يبين أهمية الشمول المالي للأسر والمؤسسات .

الجدول رقم 01: أهمية الخدمات المالية للأسر والمؤسسات

	الأفراد والمؤسسات المصغرة	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
الائتمان	- تجانس الاستهلاك - الاستثمار في التنمية البشرية (الصحة والتعليم وغيرها).	- تمويل رأس المال العامل والاستثمار - من المؤسسات المالية أو من خلال سلسلة التوريد
الادخار	- احتياط لمواجهة حالات الشدائد - تمويل ذاتي منخفض المخاطر	- المدخرات (الأرباح المحتجزة) كمصدر أساسي للتمويل
التأمين	- أداة لإدارة المخاطر ومواجهة الصدمات	- تقليل مخاطر النشاط التجاري
الدفع	- بدائل آمنة ومنخفضة التكلفة للآليات غير الرسمية والنقد.	- معاملات أكثر فعالية ومنخفضة التكلفة وآمنة

المصدر: Partnership for Financial Inclusion. (2013). Financial Inclusion Targets And Goals: Landscape And GPFI View,P3

تزايد في السنوات الأخيرة دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشمول المالي، فالخدمات المالية الرقمية تعمل على ربط الاعوان الاقتصاديين بالمصارف والموردين والأسواق بسهولة وبتكلفة ميسورة، وتسهل المعاملات من نظير إلى نظير، وبإمكانها الوصول إلى المناطق النائية حيث لا توجد المصارف والمؤسسات المالية. وهو ما أضفى الطابع الرقمي على مفهوم الشمول المالي، وجعل المصطلحين مقترنين مع بعضهما في مصطلح "الشمول المالي الرقمي".

تشير تجارب العديد من الدول النامية، أن توسيع تقديم الخدمات المالية الرقمية ساهم بشكل فعّال في تحسين مستوى الشمول المالي بإدماج شرائح واسعة من المجتمع، لاسيما في الأرياف ومحدودي الدخل في دائرة التعامل المالي الرسمي. حيث تقدر نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مالية بالهاتف النقال في كوت ديفوار والسنغال أكثر من30 %،ونحو 40 % في الغابون. و20% في كل من بنجلاديش وإيران ومنغوليا (البنك الدولي، 2017، صفحة 2). نتيجة لذلك أصبح مقياس نجاح التكنولوجيا المالية هو مدى

مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات الاجتماعية المستبعدة ماليا، للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة. (عياش، فنازي، ومطلاوي، 2020، صفحة 309).

1-2- الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية

يشير مصطلح "الخدمات المالية الرقمية" إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في القيام بمختلف الخدمات المالية، وتسمى هذه التكنولوجيا بالتكنولوجيا المالية.

حيث تعرف الخدمات المالية الرقمية بأنها " نظام يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها، والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الكمبيوتر الخاص به أو الوسائل الالكترونية أو الرقمية أو الآلية الأخرى (مسعودي، 2015، صفحة 21).

أما التكنولوجيا المالية، فعرّفها مجلس الاستقرار المالي بأنها "ابتكارات مالية قائمة على التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعند تقديم الخدمات المالية .وتظهر الابتكارات المالية في العديد من جوانب التمويل مثل: مدفوعات التجزئة والجملة والبنى التحتية للسوق المالية وإدارة الاستثمار والتأمين وتوفير الائتمان وزيادة رأس المال" (زواق، 2020، صفحة 339).

فمنذ بداية الالفية الثالثة تم دمج الخدمات المالية الالكترونية مع شبكة الانترنت وذلك بربط أجهزة الصراف الالي والهواتف النقالة مع الانترنت وظهور الوسائل الالكترونية كالبطاقات المصرفية والذكية والمحفظة الالكترونية الشيكات الإلكترونية والنقود الالكترونية وأصبحت جل الخدمات المالية تقدم عبر الوسائل الإلكترونية المختلفة (مسعودي، 2015، صفحة 17). وقد عرف تطور التكنولوجيات المالية الرقمية ثلاث تغيرات تكنولوجية ساهم كل منها في بروز أنماط جديدة من الخدمات المالية الرقمية: (Palmiéa, Wincen, Parida, & Caglar, 2020, p. 4)

- المدفوعات الإلكترونية: أدى تطور الإنترنت والهواتف الذكية إلى التوسع في استخدام التحويلات المالية الإلكترونية من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والدفع عبر الهاتف المحمول لمختلف التسديدات. أدى هذا الى الانتقال من النقود التقليدية (الورقية والمعدنية) إلى النقود الرقمية (البيانات).
- سلسلة الكتل (blockchain) والعملة المشفرة: يتمثل التطور التكنولوجي الثاني في ظهور الشركات التي تقدم المنتجات والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا سلسلة الكتل والعملات المشفرة. سلسلة الكتل هي قاعدة بيانات مشتركة، أما العملة المشفرة فهي نوع من الأصول الرقمية التي تستخدم التشفير للقيام بمعاملات الآمنة والتحقق من نقل الأصول، Bitcoin هي العملة المشفرة الأولى والأكثر شهرة.
- الذكاء الاصطناعي: يُعبر مفهوم الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي على الأجهزة التي يمكنها تفسير وفهم المهام واتخاذ الإجراءات لإتمام المعاملات المالية. كقيام الأجهزة بتقديم استشارات آلية، أو وسطاء رقميين أو أجهزة متنوعة تستخدم في التجارة وإدارة الثروات واتخاذ القرارات التجارية والاستثمارية وإدارة المحافظ.

1-3- مجالات تكنولوجيا الخدمات المالية

ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تطوير الخدمات المالية في ستة مجالات، وهي مجالات نشاط شركات التكنولوجيا المالية: (Lee & Jae Shin,, 2018, pp. 38-40)

- **أنظمة الدفع :** وهي الأبسط مقارنة بالمنتجات والخدمات المالية الأخرى والأكثر استخداما وبشكل يومي من قبل الافراد والشركات؛ كخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول والبطاقات المصرفية؛
- **إدارة الثروات**: فمن خلال الخوارزميات يتم توفير الأدوات وتقديم النصائح للزبائن من أجل إدارة حساباتهم ومحافظهم، بالإضافة إلى تقديم مختلف خدمات

التخطيط المالي والاستثمار كاقتراح مزيج من الأصول للاستثمار فيها بناءً على تفضيلات وخصائص الاستثمار للزبون؛

- **التمويل الجماعي:** وهو جمع الأموال في شكل تبرعات أو استثمارات عبر الإنترنت. فمن خلال المنصات الرقمية يتم جمع التمويل للمشاريع والشركات الناشئة في مرحلة بدء المشروع. هناك أربعة أنواع من التمويل الجماعي: التمويل الجماعي القائم على المكافأة، والقائم على التبرعات، والأسهم، والتمويل الجماعي للديون (Palmiéa, Wincen, Parida, & Caglar, 2020, p. 5)؛
- **الإقراض:** بفعل التكنولوجيا المالية الرقمية ظهرت منصات الإقراض التي توفر للأفراد والشركات الإقراض والاقتراض فيما بينهم بشكل مباشر (من نظير إلى نظير P2P). وهذا دون استخدام الشركة المسيرة لأموالها في عملية الإقراض؛
- **سوق رأس المال:** تنشط شركات التكنولوجيا المالية في سوق رأس المال من خلال تمكين المستثمرين من التواصل وتقديم أوامر بيع وشراء الأوراق المالية، ومراقبة المخاطر في الوقت الحقيقي، بالإضافة إلى التعامل في سوق العملات الأجنبية؛
- **خدمات التأمين:** تهتم التكنولوجيا المالية في مجال التأمين بتمكين علاقة أكثر مباشرة بين شركة التأمين والزبون، وتسمح لشركات التأمين بتوسيع جمع البيانات الخاصة بزبائنها وبتحسين تحليل المخاطر.

ساهمت هذه التطورات في ظهور شركات متخصصة في توفر خدمات مالية رقمية بديلة أقل تكلفة وأسهل وأسرع تنفيذا من الخدمات التي تقدمها المصارف للأفراد، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية لمواجهة هذه المنافسة. حيث يرى (Hodge)أن ظهور التكنولوجيا المالية قد يكون نعمة ونقمة في حد ذاته لمزودي الخدمات المالية التقليدية (زواق، 2020، صفحة 340).

2- واقع الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية في الجزائر

يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة القطاع العام، هذا الأخير عادة ما يتميز بضعف الأداء وانعدام روح المبادرة، وهذا بدوره ينعكس على مستوى الشمول المالي ودرجة تطور الخدمات المالية.

2-1- مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يقاس الشمول المالي بعدد من المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية. وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي (Global Findex) الأداة المرجعية الأكثر استخداما، لتوفيرها بيانات دولية محيَّنة حول مختلف المؤشرات (بن موسى، 2019، صفحة 4). لذلك سنعتمد على قاعدة البيانات هذه تحليل مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة ببعض البلدان العربية والأفريقية من خلال بعض المؤشرات لسنة 2017 والتي يتضمنها الجدول رقم 02 الموالي.

الجدول رقم 02: جدول مقارن لبعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بنفاذ الافراد الى الخدمات المالية في الجزائروبعض البلدان العربية والأفريقية لسنة 2017.

	نسبة (%) الافراد فوق سن الـ 15 سنة من مجموع السكان الذين :			
	يملكون حسابات في المؤسسات المصرفية	يملكون حسابات ادخار	يصلون إلى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول	يملكون بطاقات ائتمان
الجزائر	42,78	12,39	2,02	3,24
المغرب	28,41	4,93	1,49	0,19
تونس	36,82	13,65	4,05	7,13
مصر	32,07	4,23	2,25	3,33
الامارات العربية	87,39	24,05	46,62	45,44
البحرين	82,61	22,89	29,01	29,85
كوت ديفوار	14,77	9,65	33,29	1,35
الكاميرون	26,87	10,00	15,55	3,05
جنوب افريقيا	67,44	10,36	20,60	8,87
العالم العربي	**36,71**	**7,59**	**5,68**	**4,64**

العالم	67,09	20,63	24,94	18,39

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, and Jake Hess. 2018. The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. World Bank: Washington, DC

بمقارنة المؤشرات الواردة في الجدول رقم 02 أعلاه، يتبين تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالمؤشرات العالمية، ويظهر التدني الشديد في مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول ومؤشر بطاقات الائتمان. فنسبة الذين يستخدمون الهاتف النقال والانترنت لتلقي الخدمات المالية في الجزائر 2.02%، وهي جد متدنية مقارنة بكوت ديفوار 33.29 % وبالكاميرون 15.55% . بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الوكالات البنكية في الجزائر ضئيل جدا مقارنة بالعديد من الدول العربية، فهي بمتوسط 5.2 وكالة لكل مئة ألف نسمة في الجزائر، و20.5 وكالة وفي تونس ،و في المغرب 24.5 وكالة، ومتوسط الدول العربية 11.6 وكالة لكل مئة ألف نسمة (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 392).

2-2- الخدمات المالية الرقمية في الجزائر قبل وخلال أزمة كوفيد 19

يعود مشروع دمج التكنولوجيات الحديثة في العمليات المالية في الجزائر إلى سنة 1995 بإنشاء الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك (SATIM)، والتي بدورها أَسّست سنة 1996 الشبكة النقدية المشتركة ما بين البنوك (RMI). إلا أن هذا المشروع كان يسير ببطء شديد، ولم يعرف تطورا كبيرا لحد اليوم. وفي سنة 2016 تعزز النظام المؤسسي للتكنلوجيا المالية بإنشاء تجمع النقد الآلي (GIE Monétique).

2-2-1- خدمات السحب والدفع الالكترونيين:

شَرعت المصارف في الجزائر في استخدام أجهزة السحب الالية سنة 2005 باستخدام البطاقات البنكية التي سبق الشروع في إصدارها ابتداء من سنة 1997. أما

عمليات الدفع الالكترونية فتأخّرت حتى سنة 2009. إلا أن استخدام هاتين العمليتن بقي محدودا للغاية. والجدول رقم 03 أدناه يبين تطور عدد عمليات السحب والدفع في الجزائر للفترة 2016-2019.

الجدول رقم 03: تطور عدد عمليات السحب والدفع الالكترونيين الخاصة بالمصارف (ماعدا بريد الجزائر) في الجزائر للفترة 2016-2019

السنوات	عدد أجهزة السحب الالي	اجمالي عدد عمليات السحب	عدد أجهزة نهائي الدفع	العدد الإجمالي لعمليات الدفع
2016	1 370	**6 868 031**	5 049	**65 501**
2017	1 443	**8 310 170**	11 985	**122 694**
2018	1 441	**8 833 913**	15 397	**190 898**
2019	1 621	**9 929 652**	23 762	**274 624**

ملاحظة: لبريد الجزائر شبكة مستقلة مماثلة تم ربطها بشبكة المصارف في جانفي 2020.

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الآلي، عبر موقعه على الانترنت:
https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/

بالرغم من الارتفاع التدريجي في عمليات السحب والدفع الإلكترونيين خلال الفترة 2016-2019، إلا أن حجمها لا يتناسب مع نسبة المالكين للحسابات المصرفية من مجموع السكان الواردة في الجدول رقم 02 أعلاه (42.78%)، وبالنظر إلى عدد سكان الجزائر البالغ أكثر من 43 مليون نسمة سنة 2019، فسنجد أنه تمت عملية سحب إلكتروني واحدة في السنة لكل حسابين بنكيين. أما عمليات الدفع فضعيفة جدا.

أما خلال فترة أزمة جائحة كوفيد 19، فلم يطرأ تغيير على سلوك الجزائريين فيما يخص عمليات السحب التي بقيت في نفس المستوى في حدود 5 ملايين عملية شهريا طيلة السبعة أشهر الأولى من سنة 2020. أما عمليات الدفع الإلكتروني ورغم محدوديتها(كما يبين الجدول رقم 04)، فقد تراجعت بنسبة قاربت 50% خلال فترة تشديد الحجر الصحي، ثم ارتفعت شهر جويلية إلى مستوى قياسي جديد عند 44782 عملية. والجدول

رقم 04 الموالي يبين تطور عمليات السحب والدفع الالكترونيين في الجزائر قُبيل وأثناء تفشي جائحة كوفيد 19 للفترة من جانفي إلى جويلية 2020.

الجدول رقم 04: تطور عدد عمليات السحب والدفع الالكترونيين في الجزائر قُبيل وخلال تفشي جائحة كوفيد 19 (المصارف وبريد الجزائر)

	سنة 2020*	عدد أجهزة السحب الالي	اجمالي عدد عمليات السحب	عدد اجهزة نهائي الدفع	العدد الإجمالي لعمليات الدفع
قبل الجائحة	جانفي		5 476 687		36 196
	فيفري		5 514 420		36 293
بعد الجائحة	مارس		5 570 786		27 399
	أفريل		4 927 910		19 590
	ماي		5 381 835		19 867
	جوان		5 756 339		29 479
	جويلية	3 030	5 143 904	30 178	44 782
	المجموع		**37771881**		**231606**

* تشمل هذه الاحصائيات العمليات المنجزة عبر شبكة بريد الجزائر بعد ربطها بالشبكة البينبكية .

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الآلي، عبر موقعه على الانترنت:

https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/

ويمكن إرجاع سبب عدم الاقبال على هذه العمليات خلال الجائحة إلى:

- تعود أغلب الحسابات البنكية والبريدية إلى العمال والموظفين والمتقاعدين من كبار السن ذوي الثقافة المالية والرقمية الضعيفة، بينما الشباب الأكثر وعيا باستخدام هذه الأجهزة يعمل أكثرهم في القطاع غير الرسمي ولا يستخدمون النظام المالي؛
- قلة عدد أجهزة السحب حيث يبلغ 9.38 جهاز لكل 100 ألف نسمة (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 392)، وكثرة توقفها عن الخدمة بسبب الأعطال، أو لعدم تزويدها بالأوراق النقدية، خاصة تلك المرتبطة بشبكة بريد الجزائر.

2-2-2- الدفع عبر الانترنت:

أتيحت خدمة الدفع عبر الانترنت في الجزائر لأول مرة سنة 2016، استهدفت بداية القائمين على الفوترة كشركات توزيع الماء والكهرباء، الهاتف، التأمين، وبعض الإدارات، وفي سنة2018 صدر قانون التجارة الالكترونية. غير أن هذا النمط من الخدمات لم يلق الرواج. والجدول رقم 05 الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم 05 : تطور عدد عمليات الدفع عبر الانترنت (ماعدا بريد الجزائر) لمختلف القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2016-2019

السنوات	2 016	2 017	2 018	2 019
هاتف / اتصالات	6 536	87 286	138 495	141 552
النقل	388	5 677	871	6292
التأمين	51	2 467	6439	8342
الكهرباء والماء	391	12 414	29 722	38 806
الخدمات الادارية	0	0	1455	2432
الخدمات	0	0	0	5 056
بيع البضائع	0	0	0	0
العدد الإجمالي للعمليات	7 366	107 844	176 982	202 480
المبلغ الإجمالي للعمليات (مليون دج)	15,01	267,99	332,59	503,87

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

يشير الجدول رقم 05 أعلاه، إلى ان عمليات الدفع عبر الانترنت لم تتم مطلقا في قطاع بيع البضائع في الفترة 2016-2019، بينما ارتفع عددها في القطاعات الأخرى تدريجيا. وخاصة في قطاع الاتصالات (دفع فواتير الهاتف)، وقطاع الطاقة (فواتير الكهرباء والماء). أما من حيث القيمة فانتقل المبلغ من 15 مليون دينار سنة 2016 إلى 503 مليون دينار سنة 2019، وهو مبلغ ضئيل جدا. ويمكن إرجاع سبب ضعف الاقبال على الدفع عبر الانترنت في الجزائر إلى العوامل التالية:

- ضعف الترويج لهذه الخدمات من قبل القائمين عليها؛

- تدني الثقافة المالية والرقمية في المجتمع، وانخفاض مستوى الربط بالأنترنت؛
- تخوف التجار من إمكانية استخدام هذه التقنيات للإخضاع والرقابة الضريبية، حيث يشترك 53 تاجرًا فقط في هذا النظام حتى شهر جويلية 2020 حسب تجمع النقد الالي ؛
- ضعف نشاط التجارة الالكترونية الذي يقتصر فقط على التسويق الإلكتروني.

وفي أعقاب تفشي وباء كوفيد 19، ازداد الوعي لدى شريحة من الجزائريين بأهمية استخدام أدوات الدفع اللاتلامسية، وساهم في ذلك دعوة بعض المؤسسات كمؤسسة الكهرباء والغاز ومؤسسات تسيير المياه لسداد المستحقات عبر الانترنت.

الجدول رقم06: تطور عمليات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر للمختلف القطاعات قُبيل وخلال تفشي جائحة كوفيد 19(المصارف وبريد الجزائر)

	قبل الجائحة		خلال الجائحة	
القطاعات	جانفي2020	فيفري2020	مارس2020	أفريل2020
النقل	2 831	3 111	1 813	60
التأمين	1 230	1 262	737	247
الكهرباء والماء	2 260	2 875	5 487	2 609
الخدمات الادارية	48	51	274	42
الخدمات	3 742	4 645	8 545	6 597
بيع البضائع	9	0	0	5
هاتف / اتصالات	102 047	93 441	170 041	314 385
العدد الإجمالي للعمليات	112 167	105 385	186 897	323 945
إجمالي مبلغ العمليات (مليون دج)	191,82	180,29	261,82	324,87

	خلال الجائحة			
	ماي2020	جوان2020	جويلية2020	المجموع
النقل	178	585	49	8 627
التأمين	58	63	358	3 955
الكهرباء والماء	4 101	13 591	8 776	37 439
الخدمات الادارية	49	90	86	640
الخدمات	9 871	28 914	20 350	82 664

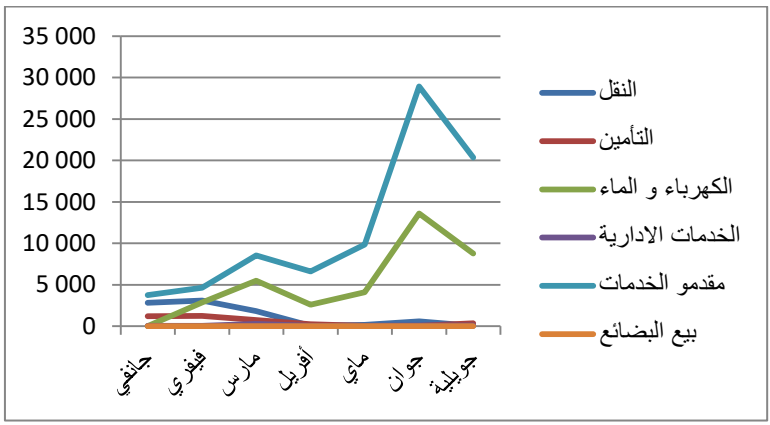
بيع البضائع	23	16	15	68
الاتصالات	406 677	335 424	414 774	1 836 789
العدد الإجمالي للعمليات	420 957	378 683	444 408	1 972 442
إجمالي مبلغ العمليات (مليون دج)	428,63	493,80	533,34	241 4,57

* تشمل هذه الاحصائيات العمليات المنجزة عبر شبكة بريد الجزائر بعد ربطها بالشبكة البينبكية .

https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-internet

يبين الجدول رقم 06 أعلاه الارتفاع التدريجي لعمليات الدفع عبر الأنترنت ابتداء من شهر فيفري 2020، حيث بلغ أكثر من 1.9 مليون عملية خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2020 وبنسب متفاوتة بين مختلف القطاعات، وهذا تزامنا مع فرض وتشديد إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، ثم بلغ هذه الاستخدام ذورته في شهر جوان. حيث كانت أكبر زيادة في قطاع الخدمات الذي ارتفع عدد عملياته من 3741 عملية شهر جانفي إلى 28914 عملية دفع شهر جوان، أي ارتفاع بنسبة 672.68 %، ثم قطاع الكهرباء والماء الذي سجل 13519 عملية شهر جوان مقابل 2260عملية شهر جانفي، أي بزيادة قدرها 498%. ثم قطاع الاتصالات الذي بلغت نسبة الزيادة في عملياته بنحو 306 %، كما عرف قطاع بيع البضائع انطلاقة عملية الدفع عبر الانترنت لأول مرة بتسجيل 68 عملية دفع خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2020. الشكل01 الموالي يبين تطور اللجوء الى استخدام الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2020 حسب القطاعات.

الشكل 01: تطور عدد عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر (ماعدا قطاع الاتصالات) خلال فترة أزمة جائحة كوفيد 19 (سنة 2020)



ويمكن تفسير سبب هذا الارتفاع إلى الحاجة إلى استمرارية الأنشطة التجارية والخدمية خلال الجائحة، والارتفاع في حجم الاتصالات الهاتفية خلال فترة الحجر الصحي المشدد.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن أزمة جائحة كوفيد 19 تشكل فرصة ونقطة الانطلاق لتطوير الخدمات المالية الرقمية في الجزائر مستقبلا، بوتيرة أسرع وبجودة تضمن استقطاب أكبر شريحة ممكنة من المستخدمين.

2-3- المبادرات الجديدة في أعقاب ازمة كوفيد 19

بتاريخ 2020/08/24 أعلن بريد الجزائر رسميا عن إطلاق خدمة "بريدي باي."Baridi Pay" وهي طريقة دفع تعتمد على تقنية قراءة الباركود ثنائية الأبعاد المسماة QR CODE (رمز الاستجابة السريعة). تستخدم من خلال تطبيق للهاتف النقال (بريد الجزائر، 2020).

ولتعميم استخدام الخدمات المالية الرقمية أعلن بريد الجزائر شروعه في حملة إعلامية وطنية بمشاركة عدة دوائر وزارية، وعن عقده اتفاق مع عدد من متعاملي القطاع السياحي لمرافقتهم وتسهيل إجراءات استخدام الخدمات المالية الرقمية التي يوفرها بريد الجزائر.

وكان تجمع النقد الآلي قد أعلن في جوان 2019 عن مشروع لإطلاق عدد من الخدمات الرقمية منها دفع الفواتير عبر الموزع الآلي، وإعادة شحن وحدات الهاتف (موبيل تووب) وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال من خلال تطبيق تم تصميمه لهذا الغرض، يتم ربطه بالشبكة البيبنكية لتمكين حملة البطاقات البنكية وبطاقة بريد الجزائر الذهبية من اتمام عمليات الدفع رقميا في المساحات التجارية باستخدام الهاتف النقال (وكالة الانباء الجزائرية، 2019). غير أن هذا المشروع وإلى غاية تاريخ إعداد هذا البحث لم يتم تجسيده بعدما كان متوقعا ذلك بداية سنة 2020.

3- التوجهات والتحديات المستقبلية

تشكل أزمة جائحة كوفيد 19 درسا ينبغي التعلم منه، فلا يمكن أن تمر هذه الازمة دون أن تحدث تغييرا في طبيعة معاملاتنا المالية.

3-1- ضرورة رقمنة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي

فرضت إجراءات الحصر الصحي والتباعد الاجتماعي المفروضة لمواجهة جائحة كوفيد19، ضرورة اللجوء إلى المعاملات الرقمية اللاتلامسية والحد قدر الإمكان من التعامل النقدي. غير أن الطابع النقدي للمعاملات المالية في الجزائر خلق بعض الصعوبات نتج عنها مزيد من الوعي العام بأهمية الحاجة إلى تعزيز الشمول المالي الرقمي مستقبلا، وتجلى ذلك من خلال:

- حاجة الحكومة إلى تقديم الإعانات الى الفئات المتضررة من الأزمة: تسبب الحجر الصحي في توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية مما تسبب في بطالة إجبارية لملايين العمال، وبسبب طول مدة الأزمة توسعت شريحة من هم بحاجة الى الإعانات، ولأن أغلب هؤلاء من العمال الاجراء باليوم في القطاع غير الرسمي، فإن تحويل الإعانات الى هؤلاء يصبح مشكلة لافتقارهم الى الحسابات المصرفية؛

- الحاجة إلى دعم وضبط التبرعات والاعانات وحمايتها من التلاعبات: نتيجة للتكافل الاجتماعي الذي ميز المجتمع الجزائري خلال الجائحة، تضاعفت تبرعات المحسنين للجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني من أجل مساعدة الفئات المحرومة والضعيفة في المجتمع، وعادة ما تكون هذه الفئات من الأرامل والأيتام والمرضى والمعوزين في المناطق الريفية والنائية، وهذه الفئة غالبا ما تفتقر الى الحسابات المصرفية. فهذه التبرعات والاعانات أكثر عرضة للتلاعب والاحتيال إذا ما تمت بالشكل النقدي، مما قد يؤثر على فرص استدامتها؛
- حاجة المؤسسات والتجار إلى استمرارية نشاطاتهم: بفعل طول مدة الأزمة تزايد الوعي لدى الكثير من التجار والمؤسسات بأهمية التجارة الالكترونية والدفع الالكتروني كبديل لتوقف أو تقليص حجم نشاطاتهم، وقد دفع هذا بالفعل إلى اعتماد الكثير من التجار ومقدمي الخدمات على الوسائل الالكترونية للتسويق بهدف الوصول الى أكبر قدر من الزبائن، لكن عمليات الدفع استمرت نقدا. وفي مثل هذه الحالة يشكل ضعف الشمول المالي الرقمي عائقا أمام توسع استخدام التجارة الالكترونية؛
- حاجة الأفراد الى تسوية المشتريات: في ظروف الازمة، وفي بعض المناسبات، تزداد عمليات التسوق بفعل السلوك الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، الأمر الذي يترتب عنه ارتفاع حجم الانفاق، ولضرورة التباعد الاجتماعي تشكل طرق الدفع الالكتروني والتحويل الرقمي للأموال الأسلوب الأمثل لتسوية المدفوعات؛
- أزمة السيولة لدى مكاتب البريد صائفة 2020: شكل الازدحام والطوابير أمام مكاتب البريد من أجل سحب الأموال خلال صيف 2020 مظهرا من مظاهر التخلف الرقمي للمعاملات المالية في الجزائر، وما كان لهذه الأزمة أن تكون أكثر حدة لو كانت الخدمات المالية الرقمية أكثر تطورا وانتشارا.

أما من منظور الفرصة الضائعة، تسبب عدم انتشار الخدمات المالية الرقمية في الجزائر خلال أزمة جائحة كوفيد19 في:

- إضاعة فرصة توطيد العلاقات أكثر بين المصارف وزبائنها وكسب مزيد من الثقة لعدم مساهمتها بشكل فعال في تذليل بعض الصعوبات التي واجهت المجتمع أثناء الازمة في مجال الخدمات المالية؛
- إضاعة فرصة جلب جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي إلى دائرة التعامل الرسمي، فظروف الازمة بإمكانها أن تدفع المستهلكين إلى الضغط على التجار من أجل التعامل بوسائل الدفع غير النقدي؛
- إضاعة فرصة نشر الثقافة المالية الرقمية: عادة ما يلجأ الافراد إلى تعلم استخدام شيء ما عند الحاجة إليه، فغياب الخدمات المالية الرقمية في ذروة الحاجة إليها فَوّتَ فرصة تعليم شريحة واسعة من المستخدمين المحتملين لكيفية إتمام هذه المعاملات، وترسيخها كثقافة دائمة؛

3-2- نحو استراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي

من أجل أن تكون جهود تطوير الخدمات المالية الرقمية اكثر فعالية، لا بد من اعتماد استراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي. ولأن الشمول المالي الرقمي متعدد الابعاد يحتاج الى تدخل العديد من الأطراف وتنسيق جهودها، والتدرج في الوصول إليه، فإن ذلك يتطلب وجود رؤية استراتيجية طويلة الأجل وأهدافا مرحلية يجب تحقيقها، وهو ما لا يمكن تحقيقه في غياب استراتيجية وطنية للشمول المالي تحت إشراف بنك الجزائر. وقد صدرت عدة وثائق عن المنظمات الدولية كالتحالف من أجل الشمول المالي ومنظمة العشرين وصندوق النقد العربي لمساعدة الحكومات على وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي. وحتى عام 2018، كان لأكثر من 47 دولة (من بينهم 20 دولة

أفريقية) استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، وكانت 22 دولة في طور إعداد استراتيجيات مشابهة. (Alliance for Financial Inclusion, 2018).

ومن خلال تجارب البلدان السبّاقة في ذلك، تبنى كل استراتيجية على تشخيص مسبق للشمول المالي الرقمي في تلك الدولة يبرز الإمكانيات المتاحة والتحديات المستقبلية، ثم تحديد الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الاستراتيجية والأهداف المرحلية لتحقيق الشمول المالي.

3-3- التحديات المستقبلية

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا البحث، يمكن القول أن للجزائر قاعدة رقمية يمكن البناء عليها لوضع استراتيجية وطنية للوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الشمول المالي الرقمي، بهدف مواجهة التحديات التي يمكن تواجه تحقيق ذلك، وأهمها تطوير البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية، تحسين تنافسية القطاع المالي وتعزيز الثقافة المالية في المجتمع، ومقاومة أصحاب المصالح.

3-3-1- تطوير البنية التحتية الرقمية والحكومة الالكترونية:

تشمل البنية التحتية الرقمية توفر شبكة انترنت ذات تدفق عال منشرة جغرافيا، والأجهزة التكنولوجية التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية وشركات الاتصالات، وأنظمة الحماية الضرورية لضمان أمن وسرية المعاملات المالية. وكل هذه التكنولوجيات يتم استيرادها. كما يتطلب استخدام الكثير من الخدمات المالية الرقمية توفر الهوية الرقمية، وهذا يتطلب وجود خدمات أكثر تطورا للحكومة الالكترونية. في الجزائر وبالرغم من توفر الهوية الرقمية الى أن استخدامها على نطاق واسع غير متوفر بسبب التفاوت في رقمنة مختلف القطاعات الحكومية ولغياب الربط بينها. (أقدال، 2020).

3-3-2- تحسين تنافسية الصناعة المالية:

يتطلب تطوير الخدمات المالية الرقمية المزيد من تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة والمزيد من الخدمات الرقمية التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية والمصارف والمؤسسات المالية، بالتالي يتطلب تحسين تنافسية الصناعة المالية في الجزائر تشجيع إنشاء شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم تلك الابتكارات من خلال توفير الاطار القانوني الذي يؤطر عملها ويوفر لها القبول المجتمعي، وتشجيع المصارف على تحسين خدماتها بإدماج التكنولوجيات الرقمية وطرح منتجات مبتكرة . ونشير هنا أن الشمول المالي لا يعني فقط عمليات السحب والدفع وتحويل الاموال التي يقوم بجزء كبير منها حاليا بريد الجزائر، بل يجب توسيع ذلك لمختلف الخدمات كالقروض والتأمين، وهذا ما يتطلب دورا أكبر للمصارف والمؤسسات المالية.

3-3-3- التثقيف المالي:

التثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد (بن قيدة وبوعافية، صفحة 100). فقد لا يكون بعض الأفراد والمؤسسات الصغيرة على دراية بالخدمات المالية الرقمية المتاحة ومنافعها الاقتصادية المحتملة، أو لا يتحكمون في استخدامها. هذا الأمر منتشر في الأوساط الريفية وبين كبار السن وغير المتعلمين، مما يتطلب التوجه نحو هذه الفئات ببرامج لمحو الامية المالية والرقمية.

تشير قاعدة بيانات البنك الدولي أن نسبة المثقفين ماليا في الجزائر تبلغ 33 % من مجموع السكان، وهي أعلى من متوسط النسبة في الدول العربية البالغة 30% . ولأن الشباب أكثر قدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وبالنظر إلى التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري الذي يشكل الشباب فيه ما نسبته 75%، فإن تحسين مستوى التثقيف المالي وتعميم استخدام الخدمات المالية الرقمية يمكن تحقيقه في المنظور القصير أو المتوسط إذا ما تم اتباع استراتيجية تثقيف ملائمة. عالميا يقدر أن 82% من

المعاملات المالية التي تتم بالهواتف الذكية يقوم بها مستهلكون شباب تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة (Palmiéa, Wincen, Parida, & Caglar, 2020, p. 5).

في هذا السياق أعلن بنك الجزائر عن حملة تحسيسية وترويجية في المؤسسات التعليمية يوم 2020/04/27، بمشاركة المصارف، للتعريف بمختلف المنتجات البنكية وخاصة ما تعلق منها بالتقنيات الحديثة، غير أن جائحة كوفيد 19 حالت دون ذلك (بنك الجزائر، 2020). في الواقع إن تخصيص يوم واحد لهذا الغرض غير كاف ولا يعبر عن وجود جهود فعّالة لتحقيق هذا الغرض. وبالنظر إلى تجارب دول أخرى في هذا المجال، أنشأت الهند مركزا وطنيا للتعليم المالي يتولى إعداد استراتيجية وطنية للتثقيف والتعليم الماليين بالتنسيق مع عدة قطاعات . أما في الأردن فتنص استراتيجية الشمول المالي على إدخال التعليم المالي في المناهج الدراسية لكل مرحلة تعليمة (الثانوي والجامعي)، وتنظيم ورشات عمل غير رسمية لتثقيف الطلاب حول ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، كما تتضمن التواصل والتعاون مع منظمات المجتمع المدني خاصة في الأرياف لتصميم وتنفيذ أدوات وأساليب وبرامج محو الأمية المالية، بالإضافة على التواصل مع عديد الجهات الأخرى كوزارة العمل وزارة الحماية الاجتماعية لإعداد برامج مشابهة (Central bank of Jordan, 2018, p. 58).

3-3-4- مقاومة جماعات المصالح المنتفعة من الوضع الحالي:

من الطبيعي أن يلقى تطوير الخدمات المالية الرقمية رفضا ومقاو ؤ مةً من عديد الجهات، فالشفافية التي توفرها المعاملات المالية الرقمية تثير مخاوف المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي من إمكانية إخضاعهم للضريبة والاقتطاعات الأخرى، فيتمسكون بالدفع النقدي. يتطلب هذا الامر وضع استراتيجية تتضمن تحفيزات جبائية وضمانات قانونية تحد من تلك المخاوف. كما توفر هذه الشفافية للجهات الرقابية إمكانية تتبع مصادر الأموال للتصدي لعمليات الفساد المالي وغسيل الأموال. ويعتبر هذا

التحدي أكثر صعوبة لارتباطه بشبكات سرية ومنظمة لها قدرة على المناورة والمقاومة، وتتم مواجهة هذا التحدي في إطار استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وغسيل الأموال متعددة الابعاد(قانونية، تنظيمية، مالية، وسياسية).

الخاتمة

تشكل أزمة جائحة كوفيد 19،محطة يجب التوقف عندها لتقييم وإعادة النظر في جهود تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في مجال الخدمات المالية في الجزائر، لدعم النمو الاقتصادي، ولمواكبة التقدم التكنولوجي في المجال المالي والمصرفي لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.

توصل البحث إلى النتائج التالية:

- تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر وغياب استراتيجية وطنية للشمول المالي؛
- الطابع النقدي هو سمة المعاملات المالية في الجزائر، نتيجة ضعف الخدمات المالية الرقمية، وضعف مستوى الثقافة المالية؛
- أظهرت أزمة جائحة كوفيد 19 مدى الحاجة إلى تطوير الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
- يواجه التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية عدة تحديات أهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين تنافسية القطاع المالي ومقاومة مجموعات المصالح .

التوصيات: بناء على سبق نقدم جملة التوصيات التالية:

- الإسراع في إطلاق خدمات مالية رقمية متنوعة ذات جودة وآمنة؛
- وضع استراتيجية شاملة للشمول المالي الرقمي تضمن فعالية الخدمات المالية الرقمية؛
- إعداد استراتيجيات ملائمة للتثقيف المالي وكسب ثقة المستخدمين أفرادا ومؤسسات في الخدمات المالية الرقمية.

المصادر والمراجع

1. البنك الدولي، (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، واشنطن.
2. بريد الجزائر، (2020)، خدمة الدّفع عن طريق الهاتف النقّال "بريد باي"، تاريخ الإطلاع:2020/09/07 من موقع بريد الجزائر:
https://www.poste.dz/services/corporate/Baridi_pay_cor
3. بنك الجزائر،(2020/04/27)، بيان السيد محافظ البنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، تاريخ الاطلاع 2020/09/09، الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communication_27042020gouv.pdf
4. زوبير عياش، فطيمة الزهراء فنازي، وإيمان مطلاوي، (2020)، دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الاسلامية العربية- تطبيقات البوكتشين نموذجا-، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد05(01)، الصفحات 305-322.
5. صندوق النقد العربي، (2015)، متطلبات تبني استراتجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أبو ضبي.
6. صندوق النقد العربي، (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، الملاحق الاحصائية، أبو ضبي.
7. عبد الهادي مسعودي، (2015)، الأعمال المصرفة الالكترونية، عمان: دار اليازوري.
8. كمال زواق، (2020)، ثورة الاستثمار في صناعة التكنولوجيا المالية (FinTech) حقائق وإحصاءات ... فرص وتحديات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، المجلد23(01)، الصفحات 335 -364.
9. محمد بن موسى، (2019)، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX)،مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمى، المدررسة العليا للتجارة، مجلد 13(03)، الصفحات 1-20.
10. مروان بن قيدة، ورشيد بوعافية، (2018)، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،جامعة البليدة 2، المجلد 9(1)، الصفحات90-105.

11. وكالة الانباء الجزائرية، (2019/07/10)، مشروع إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف النقال في الجزائر بداية 2020، تاريخ الإطلاع 2020/09/06، من موقع وكالة الانباء الجزائرية:

http://www.aps.dz/ar/economie/73662-2020

12. يزيد أقدال، (2020/09/07)، التحدي: برنامج تلفزيوني حواري، (حاوره: عبد الرحيم عبد اللاوي)، قناة الانيس الفضائية.

13. Alliance for Financial Inclusion, (2018), National Financial Inclusion, Kuala Lumpur.

14. Central bank of Jordan, (2018), The National Financial Inclusion Strategy 2018-2020.

15. Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, and Jake Hess. 2018. The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. World Bank: Washington, DC

16. Lee, I., & Jae Shin, Y, (2018), Fintech: Ecosystem, business models, investment decisions, and challenges, Business Horizons,Vol 61(01), Pages: 35-46. https://doi.org/10.1016/j.bushor.2017.09.003.

17. Palmiéa, M., Wincen, J., Parida, V., & Caglar, U, (2020), The evolution of the financial technology ecosystem: An introduction and agenda for future research on disruptive innovations in ecosystems. Technological Forecasting & Social Change, Vol 151, Pages1-10 https://doi.org/10.1016/j.techfore.2019.119779.

18. Partnership for Financial Inclusion, (2013), Financial Inclusion Targets And Goals: Landscape And GPFI View.